



الحمد لله



الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عدد 91

تاريخ القرار: 19 أوت 2014

قرار

بتاريخ 19 أوت 2014، أصدر نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عدد 91 في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الإتصالات بين:

المدعى عليه: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بضفاف البحيرة، حدائق البحيرة 2 - تونس 1053.

من جهة

المدعى عليه: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة 2 - ضفاف البحيرة - تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.



وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النهاد المنقح والمتم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 8 أوت 2014 والمتضمن طلبها اتخاذ تدابير وقائية تضمن إيقاف ترويج العرض التجاري المقترن بعرض 42 مليم" الذي أقدمت المدعى عليها على تسويقه ابتداء من 24 جويلية 2014 والذي يخول للمشتركيين فيه التمتع برصيد مجاني قيمته 25% عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دينارات بالإضافة إلى العديد من الامتيازات الأخرى.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "اتصالات تونس" تقدمت بتاريخ 8 أوت 2014 بعرض دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد "أوريديو تونس" سجلت بدفاترها تحت عدد 129- عدد وتضمنت تظلمها من العرض الترويجي الذي يخول للمشتركيين بعرض 42 مليم الدقيقة التمتع برصيد مجاني قيمته 25% عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دينارات وذلك بالإضافة إلى باقة من المزايا الأخرى، مؤكدة مخالفته هذا العرض للأحكام التشريعية والتربوية المنظمة لترويج العروض التجارية وخاصة قرار الهيئة عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 والمتعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها. وانتهت إلى طلب تطبيق مقتضيات الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات على الشركة المخالفة، واتخاذ التدابير اللازمة لردع مثل هذه الممارسات بصفة نهائية ضماناً لتوازن سوق الاتصالات ولصالح المشغلين المنافسين.

وحيث وإنما منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "اتصالات تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد خصيمتها تسويق عرض ترويجي جديد يخول مشتركيها بعرض 42 مليم الدقيقة من التمتع برصيد مجاني قيمته 25% عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دينارات بالإضافة إلى باقة من المزايا الأخرى وذلك بطريقة غير مشروعة ومخالفة للأحكام التشريعية والتربوية المنظمة لترويج العروض التجارية.

وحيث قدمت العارضة تأييداً لدعواها محضر معاينة للعرض المظلم منه محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ المنجي العيساوي تحت عدد 117369 بتاريخ 01 أوت 2014 بالإضافة إلى نسخة من معلقة شهرية للعرض المذكور.

وحيث انتهت العارضة إلى طلب اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لإيقاف ترويج العرض التجاري موضوع النزاع إلى حين البت في القضية الأصلية المنشورة أمام الهيئة.

الهيئة

حيث ثبت من ملف الدعوى ومن الوثائق المحتاج بها أن شركة "أوريدو تونس" أقدمت فعلا على تسويق العرض الترويجي المقترب بعرض "42 مليم" موضوع الدعوى.

وحيث اتضح بعد الرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن المدعى عليها كانت قد تقدمت وفق ما نصت عليه أحكام الفصل 3 أ من الأمر عدد 3026 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المتم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 بمشروع عرض إشهاري جديد يمنع مشتركيها بعرض "42 مليم" التمتع بتحفيز بـ 50% عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دينارات وذلك بداية من 24 جويلية إلى غاية 30 سبتمبر 2014.

وحيث وبعد دراسة مشروع العرض، تبين أن الصيغة التي اقترحها المدعى عليها لترويج عرضها والمتمثلة في منح 50% من التحفيزات على الشحن تؤدي إلى تطبيق تعريفة أدنى من سقف التعريفات المحدد بقرار عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المشار إليه أعلاه.

وحيث رفضت الهيئة تمكين شركة "أوريدو تونس" من تسويق عرضها على النحو السالف ذكره وذلك بموجب القرار عدد 174 المؤرخ في 31 جويلية 2014 ومكنتهما في المقابل من ترويج عرضها الترويجي بواسطة تحفيز على الشحن بنسبة 25% باعتبار أن معدل التعريفة باعتماد هذه الصيغة يساوي 39 ملি�ما ويتجاوز وبالتالي سقف التعريفات الذي ضبطته الهيئة بموجب قرارها عدد 54 الآنف ذكره.

وحيث ولئن اتضح من عريضة الدعوى ومؤيداتها أن المدعى عليها احترمت مبدئيا التغييرات التي فرضتها الهيئة حتى يصبح عرضها متلائما مع متطلبات المنافسة النزيهة وذلك باكتفائها بتوظيف نسبة تحفيز على الشحن تساوي 25% فقط إلا أن طريقة إشهارها للعرض المذكور تمت بشكل غير مشروع باعتبار أن التعريفة التي قامت بإشهارها للعموم والمقدرة بـ "33 مليم" لا تتطابق مع التعريفة الحقيقة للعرض والتي تساوي 39 مليمًا والمنصوص عليها بالقرار عدد 174 وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تضليل المستهلك وإيقاعه في الخطأ.

وحيث وبصرف النظر عمّا يمكن أن تثيره هذه الممارسة من خرق للقانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك وخاصة أحكام الفصل 13 منه، فإن طريقة ترويج وإشهار المدعى عليها للعرض المتظلم منه تطوي على خرق لمقتضيات القرار عدد 54 المؤرخ والمتعلق بالصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها والتي تقضي أن تحرّم العروض التجارية سقف التعريفات المحدد حاليا بـ 38 مليمًا للدقيقة بالإضافة إلى مخالفته القرار عدد 174 بإشهار خصائص تعريفية للعرض غير تلك التي تم المصادقة عليها.

وحيث لا جدال أن في تعمد "أوريديو تونس" اتباع هذه الطريقة غير المشروعة والمخالفة للتراتيب في ترويج العرض المتظلم انتهاك لقواعد المنافسة النزيهة و مساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي قد يرتب للعارضة أضرار يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنـه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج ذلك العرض على حاليـه تلك.

وحيث يستخلص مما سبق، أن مطلب "اتصالات تونس" الرامي إلى إيقاف ترويج العرض موضوع الدعوى إلى حين البت في الأصل ، كان مبررا وحرريا بالقبول .

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن فيصل عجينة، نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة "أوريديو تونس" بإيقاف العرض التحفيزي موضوع الدعوى والمقدّم بعرض "42 مليما" والذي يمكن المشتركين فيه من الانتفاع بتحفيزات عند الشحن بنسبة 25% وذلك إلى حين البت في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 129.

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

فيصل عجينة

